UNIVERSITY PUBLISHING DIRECTORATE

Journal of Social Sciences and Humanities
Vol:16, N°:01, 2026, P:148-171
https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH
ISSN Online: *2602-6961*
ISSN Print: 2253-010X

In the Epistemology of Historical Narrative : The Term, the Method, and the Historicized Subject

في إبستومولوجيا السّرد التاريخي: المصطلح، المنهج، والذات المؤرخة

السعيد شتيتح [1]، مراد تجنانت [2]

1- طالب دكتوراه جامعة علي لونيسي البليدة 02 مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور جامعة المدية
chetitahsaid1@gmail.com@
https://orcid.org/0009-0006-5291-4842

2- أستاذ التعليم العالي جامعة علي لونيسي البليدة 02
m.tadjenant@univ-blida2.dz:
(https: //orcid.org/

طريقة الاستشهاد بهذا البحث:
شتيتح ا.، & تجنانت م. في إبستومولوجيا السّرد التاريخي: المصطلح، المنهج، والذات المؤرخة. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية, 16(01).
استرجع في من https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/9874
*https: //upd.doi.org/10.4236/***.2020.*
تاريخ الاستلام: 14-11 -2025
تاريخ القبول: 01 - 02 - 2026
تاريخ النشر: 10 - 06 - 2026

حقوق النشر © 2026 للمؤلف/المؤلفين و جامعة محمد بوضياف المسيلة.
هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي النسبة - غير تجاري الدولية.(CC BY-NC 4.0)
http: //creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/
OPEN ACCESS

الملخص

يتناول هذا البحث إشكالية بناء المعرفة التاريخية من خلال توظيف المقاربة الإبستمولوجية في دراسة السرديات التاريخية، عبر تحليل ثلاثية (المصطلح، المنهج، والذات المؤرخة) كمدخل لتجديد أدوات الكتابة التاريخية. ويركز البحث على أهمية تجاوز السرد التقليدي والانفتاح على آفاق نقدية وفكرية جديدة تستفيد من تطورات المنهج التاريخي الحديث، مع الحفاظ على الخصوصية الحضارية والمنهجية للتراث العربي الإسلامي. يستعرض البحث محطات نقدية ومقارنية تجمع بين الأصالة والابتكار، ويطرح تصورًا منهجيًا متكاملًا لكتابة تاريخية علمية وواعية.

الكلمات المفتاحية

المقاربة الإبستمولوجية – السرديات التاريخية – المصطلح –المنهج التاريخي– الذات المؤرخة – المعرفة التاريخية

Abstract

This study addresses the problem of constructing historical knowledge through the application of an epistemological approach to the study of historical narratives. It analyzes the triad of concept, method, and the historian’s self-awareness as an entry point for renewing the

[1] *Corresponding author*)

tools of historical writing. The research emphasizes the need to move beyond traditional narrative frameworks and to embrace new critical and intellectual perspectives inspired by the developments of modern historical methodology, while preserving the cultural and methodological particularity of the Arab-Islamic heritage. The study presents critical and comparative milestones that combine authenticity and innovation, and proposes a comprehensive methodological vision for producing scientific and conscious historical writing.

Keywords

Keywords: Epistemological Approach – Historical Narratives – Concept – Historical Method – Historian's Self-Awareness – Historical Knowledge

مقدمة:

لا تُنال المعرفة الإنسانية على التجربة المباشرة وحدها، بل تُبنى عبر التراكم النظري والانفتاح على ما أبدعته البشرية من علوم ومعارف، فالوعي العميق بالظواهر، سواء الطبيعية أو الإنسانية، يتطلب إدراكًا يستند إلى مناهج ومفاهيم دقيقة، يتجاوز حدود المعاينة العابرة إلى تحليل علمي مركب.

ويُعدّ التاريخ من أبرز هذه الحقول، نظرًا لتداخل البعد الفلسفي فيه بالبعد المنهجي، وتموقعه بين الذاتي والموضوعي، فقد تحررت الكتابة التاريخية المعاصرة من السرد الوقائعي البسيط، لتواكب التحولات المعرفية التي فرضتها العلوم الإنسانية والاجتماعية، لتبرز بذلك أهمية المقاربة الابستمولوجية كأداة نقدية؛ الغرض منها تفكيك بنية المعرفة التاريخية، فحص مفاهيمها، وتحليل مناهجها.

لقد مثّل القرنان الثامن عشر والتاسع عشر نقطة تحول نوعية في الفكر التاريخي الأوروبي، إذ انتقل من مجرد سرد فني إلى علم قائم بذاته، بفضل أصالة مفاهيمية صاغها مفكرون مثل هيغل (1770–1831م) الذي رأى في التاريخ بعدًا جوهريًا لتحقيق الوعي بالحرية (التيمومي، 2013، صفحة 23)، هذه الأصالة، كما يؤكد عالم اللسانيات الجزائري، عبد الرحمن حاج صالح (صالح، 2017، صفحة 11)، لا تعني الحداثة أو المعاصرة بقدر ما تعني التحرر من التقليد، سواء للغرب أو للتراث العربي، وهو ما مكّن أوروبا من نهضة فكرية واسعة.

في المقابل، واجه العالم العربي فجوة مفاهيمية ومنهجية حالت دون استيعاب التحولات التي شهدها الفكر التاريخي الحديث، ويعود ذلك إلى نزعتين متعارضتين: الأولى تقليدية تعارض كل مسعى للتجديد، والثانية منبهرة بالمنجز الغربي دون تمحيص نقدي. أسهم هذا الوضع في

انحراف العديد من المطارحات العلمية عن أهدافها، وفي تعميق الهوة الفكرية بدل ردمها أو على الأقل تضييقها (طر ابيشي، 2006، صفحة 80)، ومن هنا تبرز الحاجة إلى قراءة عقلانية متوازنة تتجاوز ثنائية التمجيد والرفض، وتتعامل مع المناهج باعتبارها أدوات وظيفية لتنظيم المعرفة، لا بنى جامدة معزولة عن النقد.

ومع ذلك، فإن النفاذ إلى جوهر الظواهر وسبر أغوار المعاني الكامنة في التاريخ يبقى، كما يرى بعض الدارسين، مسعىً شبه مستحيل، إن لم يكن ضربًا من الخيال، نظرًا لتعقيد الظواهر الإنسانية وتشابكها مع الأبعاد الذاتية والرمزية، وقد عبّر عن ذلك الفيلسوف آرثر شوبنهاور بقوله:" وحده التاريخ لا يمكنه أن يأخذ موقعه وسط باقي العلوم (هلالي و عزيز، 2014، الصفحات 55-56) "، في إشارة إلى استحالة إخضاعه لمنطق العلم الصارم، ويرى أصحاب هذا الطرح أن كل محاولة لتأسيس أنساق جديدة خارج النسق التاريخي الأصلي ليست سوى شكل من أشكال التشظي والتقطيع لهذا الحقل المعرفي، بحكم خصوصية موضوعاته المرتبطة بالإنسان والماضي، لذلك يرفضون أي مقاربة تُشبه التاريخ بالعلوم الطبيعية أو الفيزيائية، باعتباره عاجزًا عن بلوغ نفس درجة الدقة واليقين.

إن الطموح إلى علمية في الكتابة التاريخية لا يعني تقليد العلوم الطبيعية، بل يستدعي مراعاة خصوصية الظواهر الإنسانية وتعقيداتها. فمناهج العلم، كما يشير غوستاف لوبون " استبدلت بتلك الحقائق الشخصية بحقائق غير شخصية يمكن إثبات كل واحدة فتكون في معزل من الجدل، و أدى البحث العلمي إلى انتقال الروح البشرية من الباطني إلى الخارجي" (لوبون، حياة الحقائق، 2018، الصفحات 241-242)، ساعدت في تجاوز التفسيرات اللاهوتية نحو فضاء معرفي نقدي، لكنها تظل محدودة وقابلة للمراجعة، وهذا ما يدفع إلى النظر إليها كوسائط تساعد على تفكيك المفاهيم وتوضيح الرؤى، دون ادعاء امتلاك الحقيقة النهائية. ،"فإنه لتجسيد مبادئ علم إبداعي يجب أن يتشكل وعي تاريخي بإشكالية العلم" (بازة و محمد، 2022، صفحة 1003).

بناء على ذلك، تتمحور إشكالية البحث: حول دور المقاربة الابستمولوجية في تجديد الكتابة التاريخية، وذلك من خلال تفكيك أدواتها المفاهيمية والمنهجية، وإعادة بنائها وفق رؤية نقدية تتجاوز التكرار والنقل، و عليه تتمحور الإشكالية حول التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة المقاربة الابستمولوجية؟
- كيف يمكن أن تسهم في تجديد الكتابة التاريخية؟
- وما دور المصطلح والمنهج والذات المؤرخة في بناء سرديات علمية منضبطة في مجال التاريخ؟

تنطلق فرضية البحث: من أن تجديد الكتابة التاريخية لا يتحقق إلا عبر مراجعة إبستمولوجية نقدية تعيد بناء النسق المفاهيمي وضبط أدواته المنهجية، وذلك بالارتكاز إلى ثلاثية تأسيسية: المصطلح، المنهج، والذات المؤرخة، بما يجعلها أسسًا ضرورية لإنتاج سردية تاريخية علمية رصينة.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، عبر تفكيك المفاهيم المركزية في الخطاب التاريخي وتحليل بنيته السردية، مع الاستفادة من المقاربات الفلسفية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية، مع الاحتفاظ بمرجعية المعرفة التاريخية الإسلامية بوصفها إطارًا موجهًا للفهم والتحليل. و يهدف البحث في هذا السياق إلى:

أولا : المصطلح التاريخي و سؤال المعنى المصطلح و المفهوم: بين الوصف و التأطير

1 - المصطلحات الابستمولوجية في السرديات التاريخية:

لا يمكن الحديث عن أي بناء معرفي دون المرور عبر بوابة المصطلح، إذ يُعدّ المصطلح أداة مركزية في تنظيم المعرفة داخل أي حقل علمي. كما يؤكد إي.فوستار(E.Foster)[1]، (توفيق الزيدي، 1993، صفحة 180)، فإن لغة العلم تعتمد أساسًا على المصطلح، الذي يشكل حلقة الوصل بين اللسانيات والمنطق والفلسفة وسائر العلوم.

"لا يقتصر المصطلح العلمي على تسمية المفاهيم، بل يسهم في تشكيلها. فدقة أي حقل معرفي تستند إلى صرامة مصطلحاته، التي لا تكون محايدة أبدًا، بل تندرج ضمن إطار من الفهم تحكمه افتراضات إبستمولوجية خاصة بذلك الحقل (Eugen، 1989، صفحة 112)، إن دقة المصطلح لا تعبّر فقط عن وضوح لغوي، بل تكشف عن خلفية نظرية ومنهجية تحكم الرؤية إلى العالم، وهو ما يجعل دراسة المصطلحات التاريخية ضرورة لفهم الأسس المعرفية التي تقوم عليها السرديات التاريخية.

وإذا كان المصطلح العربي التراثي قد أسهم في إنتاج ترسانة معرفية غنية، لاسيما في علمي الحديث وأصول الفقه، فإن هذا الإسهام، على أهميته، لم يستطع مواكبة التحولات التي عرفتها العلوم

[1] - ويبقى الميلاد الحقيقي للمصطلحية الحديثة – كما نعرفها اليوم – على يد النمساوي "يوجين فوستر(- Wuster Eugen)"1977)-(1898- -الذي يعد صاحب الجهد والنصيب الأوفر في التطور النظري والعلمي لعلم المصطلح، و هلموت فلبير Helmot Felber، و آلان راي Alain Ray، و روبار دوبوك Robert Dubuc... و غيرهم، (مجلة العلوم الإنسانية، أنظر (توفيق الزيدي، تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية، علامات، المملكة العربية السعودية، المجلد02، الجزء08، 1 يونيو1993، ص180.)

الحديثة، فقد ظلت تلك الجهود حبيسة آليات التكرار والاستنساخ، بدل أن تكون منطلقًا لابتكار مفاهيمي جديد، وعليه، يفرض السؤال الابستمولوجي نفسه بإلحاح: عن أية إبستومولوجيا نتحدث اليوم؟

إنها تلك الابستمولوجية التي بدأت تتشكل ملامحها عند غاستون باشلار تحديدا، في عالم غير العوالم الماضية" العالم الجديد للمعرفة العلمية...الجدة في كل شيء و الثورة في كل جانب، عالم جديد لا مكان فيه لمن يريد أن يخلد إلى يقينيات الماضي و مطلقاته، لأن العلم لا يعرف المنتهى و الأبدي. " (هشام، 2006، صفحة 19)

بما أن للتاريخ معرفة تاريخية فإنها معرفة علمية، و لن تكون كذلك إلا إذا خضعت للمعايير العلمية الدقيقة، في خطاب علمي شرطه "الواقعية و التاريخية لإنتاج المعارف العلمية...هو خطاب يجعل مهمة الابستمولوجية مهمة تاريخية بالأساس" (هشام، 2006، صفحة 12). ويتقاطع هذا المفهوم باختياراتنا المنهجية في المقاربة التاريخية التي نعتمدها، و التي نختار لها مسارها الثالث أساسا؛ كجهاز تحليلي في المنهج المعتمد بما عبر عنه (المقاربة البيعلمية)، تقسم الظاهرة المدروسة؛ بالما قبل و الما بعد (جادور، 2018، صفحة 131)، وهو منهج يتميز بصلابة قواعده ووضوح آلياته، ما يجعله أداة فعالة لفهم التحولات البنيوية في السرديات التاريخية.

2- تأطير السردية التاريخية:

يعتمد التاريخ بشكل أساسي على السرد، حيث تتكوّن موضوعاته من الأخبار، والمنقولات الشفوية والنصية ،و كذلك الشواهد الصامتة؛ المنحوتات و المباني و المسكوكات ...الخ ، يعتبرها بعض العلماء كغوستاف لوبون أصدق أنباء من النصوص المكتوبة بل يقدمها في أبحاثه و دراساته على ما هو موجود في الكتب و المخطوطات، فدراسته للآثار المادية" بينة الحد سهلة التفسير، و الكتب الحجرية هي أوضح الكتب، و هي التي لا تكذب مطلقا" (لوبون، 2018، الصفحات 125-126)، و لهذا السبب اتخذها في قائمة اهتماماته مع حذره من"الوثائق الأدبية لما تنطوي عليه من تضليل في الغالب و من فائدة في النادر، و المباني لا تخدع أبدا و هي تعلم دائما، و المباني هي التي تحفظ أحسن من سواها فكر الأمم الغابرة " (لوبون، 2018، صفحة 126).

3- توطين التاريخ الشفوي:

يُعد سقراط (470–399 ق.م) مؤسس الفلسفة الغربية، ومع ذلك لم يترك أي نصوص مكتوبة، وقد نُسبت معرفتنا بفكره وتعاليمه إلى تلامذته، وعلى رأسهم زينوفون وأفلاطون، و غيرهم، الذين تصدّوا لتقديم رؤاه الفلسفية فيما عُرف لاحقًا – تجاوزًا – بـ"المحاورات السقراطية". ومن ثم، يمكن اعتبار هذا الإرث أحد أبرز أشكال التاريخ الشفوي، بل إنه يُمثل حجر الزاوية في بناء الميراث الفلسفي لحضارة الغرب المسيحي بأكملها. وقد جاء هذا التاريخ الشفهي في قالب سردي أقرب إلى الملاحم والإلياذات، إذ تمازجت فيه العناصر الأسطورية بالوقائع التاريخية، وتداخل فيه العقلاني بالطوباوي، أحيانًا إلى حدّ المبالغة.

والتاريخ الشفوي، الذي نعتبره الحلقة الأولى في صناعة وتبلور النص المكتوب، يحظى باهتمامنا كذلك ضمن مجموع السرد التاريخي والعلوم التاريخية المنظمة في الإطار الزمني المعروف بالتاريخي. مما يجعل الارتكاز عليها ضرورة في ضوء الإبستومولوجيا المعاصرة التي تتناول موضوعات متعددة في حقول معرفية متنوعة. ومن هنا، نشهد ظهور تخصصات فرعية مثل" علم الاجتماع التاريخي أو التاريخ الاجتماعي أو الأنثروبولوجيا التاريخية أو عدد من عناوين الموضوعات التي تطرق إليها ما يسمى (التاريخ الجديد) وتاريخ الأفكار والعقليات" (مجموعة مؤلفين، 2015، صفحة 19)، فضلاً عن تاريخ الحب والنصب والتعب والموت، وغيرها.

ثانيا: قواعد المنهج في الكتابة التاريخية: (التحقق، النقد، المقاربة)

1- مبدأ التحقق (Principle of Verification) في الكتابة التاريخية

من منظور السعي نحو استقلال الخطاب التاريخي وتمكينه من فرادته المعرفية، تبرز الحاجة الملحّة إلى ضبط أدواته المنهجية، وعلى رأسها مبدأ التحقق الذي يُعدّ أحد أعمدته المركزية. فالتحقق، بوصفه ممارسة معرفية دقيقة، يقوم على الفحص الصارم للوثائق والنصوص المصدرية، والتنقيب في مضامينها، وتتبع أصولها التأسيسية الأولى، مع استحضار السياقات الزمنية والمكانية التي نشأت فيها، وكل ما من شأنه أن يدفع نحو دقة الاستقصاء والمعاينة.

ومن الضروري إدراك أن هذا المبدأ لم يكن حكرًا على الحداثة الغربية، كما قد يُتوهم، بل يمتد بجذوره إلى تجارب معرفية سابقة، ظهرت غالبًا في شكل شذرات لم تحظَ حينها بإطار مفهومي متكامل أو تفعيل منهجي ممنهج .

وجد مبدأ التحقق موقعًا راسخًا في الفكر الإسلامي التأسيسي، منذ اللحظات الأولى لتدوين علمي الحديث والفقه، وبلغ أوجه المفهومي والمنهجي في علم أصول الفقه، الذي صاغ قواعد دقيقة للتثبت، واستنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية؛ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، مع إخضاع النقل لميزان العقل، والربط بين النص والواقع ضمن آليات تحقق دقيقة ومعايير صارمة.كما تتجلى تجليات هذا المبدأ بوضوح في أعمال كبار الأعلام، مثل أبو الريحان البيروني، الذي أرسى منهجًا مقارنًا دقيقًا بين المرويات، وعبد الرحمن بن خلدون، الذي ارتقى بالتاريخ إلى مصافّ العلوم المستقلة، من خلال قوانين عقلية ومبادئ تحليلية، تمحورت جميعها حول ضرورة التحقق من الأخبار و تمحيصها قبل قبولها أو ردها.

1-1 التحقق في التراث الحديثي والفقهي: "رصيد استدلالي مهمل"

سبق أن أشرنا إلى أن الحضارة الغربية لم تتنكر لتراثها الشفهي المؤسس، بل تمسكت به، خصوصًا في مرحلته السقراطية، وجعلته سندًا معرفيًا لا جدال فيه، وفي المقابل، يُراد لنا اليوم أن نطرح تراثنا الغني، المبني على أعمدة عقلية أصيلة، مثل علم الإسناد والرواية والجرح والتعديل، دون تمحيص أو إعادة نظر منهجية. نبه المؤرخ أسد رستم إلى القيمة العلمية لهذا التراث، حينما وقف على مخطوطة للقاضي عياض في المكتبة الظاهرية بدمشق، ورأى في ما جاء فيها " من مظاهر الدقة في التفكير و الاستنتاج، تحت عنوان(تحري الرواية و المجيء باللفظ) يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبا و أمريكا" (رستم، 2002، صفحة 12)، و ذلك من موقع الدارس الموضوعي بعلم الحديث في إشارة لافتة منه، تنم عن إدراك معرفي ومنهج تأملي رصين.

وفي تقديرنا، فإن أزمة التراث ليست في جوهره، بل في طريقة توظيفه وقراءته. إذ أن بعضا من مفاهيمه لا تلبي حاجات السياق الراهن، مما يستدعي مراجعة داخلية لا تهدم الأصل، بل ترمّمه بمنهج علمي رصين، خالٍ من التحيز و الانفعال، فالتجديد لا يعني القطيعة مع التراث، بل النهوض بما هو أصيل، بعد تحريره من شوائب الجمود والسكون.

ومن الأمثلة الرفيعة على هذا البناء العقلي المنهجي، علم أصول الفقه، الذي فاق في دقته واستدلاله بعض أشكال المنطق الصوري، الذي عابه هيجل نفسه لاهتمامه بالشكل دون المضمون. وقد اقترح بديلاً عنه - المنهج الجدلي –"مصبوغ بطابع الروحانية و الناظر إلى أساليبه يسهل عليه استعماله لبساطته و خلوه من التعقيد في البناء و التركيب ..و لا توجد أي حاجة للتعامل مع هذا المنهج بوصفه شيئا عميقا و غامضا...فهو طريقة ذات إيقاع بسيط و لا تحتاج لمهارة كبيرة سهل التعلم و بمقدور الجميع الرقص على أنغامه" (سينجل، 2018، صفحة 14)، لما يتصف به من بساطة وفعالية وروح إنسانية، وهو ما يجعلنا أكثر تقديرًا لما أنجزه فقهاء الإسلام، الذين مزجوا بين الشكل والمحتوى، والمنقول والمعقول، في منظومة فكرية متماسكة.

لذلك، لا يمكن الدعوة إلى نهضة علمية على منوال النهضة الأوروبية دون استعادة واعية لتراثنا، بعيون نقدية تقديرية، تفتح آفاق الاجتهاد لا أبواب الهدم، وهذا بالضبط ما دعا إليه أسد رستم، حين طالب بإعادة النظر في التراث بمنهج علمي عادل، لا يهمله ولا يقدّسه.

2-1 التحقق عند البيروني ومبدأ الأمانة العلمية

أما أبو الريحان البيروني (ت.440 هـ/1048م)، فقد سبق الجميع - في نظرنا - في إرساء مبادئ تحقيقية صارمة، قائلًا: "..الصدق محبوب لذاته و هو كالعدل لا يفرط فيه من لم يذق حلاوته أو عرفه...ومعرفة أخبار الأمم و الملل و أصحاب الآراء و النحل...ثم قياس أقاويلهم و آرائهم في إثبات ذلك بعضها ببعض بعد تنزيه النفس عن العوارض الرديئة لأكثر الخلق و الأسباب المعمية لصاحبها عن الحق...فان الذي ذكرته أولى سبيل يسلك بأن يؤدي إلى المقصود...و بغير ذلك لا يتأتى المطلوب" (يسعد، 2014، صفحة 114).

وقد أسّس البيروني من خلال هذا المنهج لثقافة علمية دقيقة، دون تدخل عقلي متعسف، فجعل إجماع الناقلين معيارًا، وقدّم أمانة النقل وطلب الحقيقة على النزعة الجدالية أو الأهواء الذاتية، وحث على طلب العلم في ذاته، مؤسسًا بذلك لتقاليد علمية في البحث التاريخي تماثل ما توصّل إليه بعض الغربيين بعد قرون، مؤكدًا بهذا التأصيل؛ أن التحقيق العلمي الرصين ليس حكرًا على حداثة معينة، بل له جذوره في الفكر الإسلامي العقلاني.

3-1 التحقق عند ابن خلدون: ميلاد العقل التاريخي

يمثل عبد الرحمن بن خلدون (ت.808هـ/1406م) نقطة تحوّل حاسمة في فهم التاريخ وتدوينه، فقد أحدث قطيعة معرفية مع التقليد، وأعاد تأسيسه على أسس عقلانية مستقلة، حيث وضع له قوانين تحكم الظواهر الاجتماعية، أهمها: السببية، التطور، والمقاربة.

جاء ابن خلدون في سياق كانت فيه علوم الحضارة الإسلامية التأسيسية - كعلوم القرآن، الحديث، النحو، والأدب - تعتمد الخبر والسند كمرجعية تأسيسية، وكان التاريخ يُوظف أساسًا في خدمة الدين.

ابتكر مشروعا معرفيا غير مسبوق؛ انطلق فيه من رؤيته النقدية الثاقبة لما أُنتج في علم التاريخ حتى عصره، و كان أول من ميّز التاريخ عن العلوم الشرعية، وأسس له موضوعًا خاصًا هو "علم العمران"، بأدوات تحليلية تقوم على النظر العقلي، لا النقل وحده. وقد أشار إلى ذلك منتقدا، بقوله: وهذا "أقصى ما يمكن أن يبلغه – حين لا يكون خاطئا – هو كونه علما بظاهر التاريخ لا بعمقه" (أومليل، 2005، صفحة 11). لقد سادت النظرة التأويلية للنص، دون أن يتبلور عقل تاريخي يفسر الوقائع في ضوء معطيات العمران، حتى جاء - ابن خلدون - ليمنح التاريخ استقلاله كعلم نقدي يبحث في الأسباب والبُنى الاجتماعية، لا مجرد نقل الأخبار. حيث:

- نقل التاريخ من السرد الخبري إلى التحليل العقلي والاجتماعي، وجعل "العمران البشري" موضوعه المركزي.
- حرر التاريخ من الاقتصار على خدمة الشريعة، وجعله أداة لفهم نشأة الدول وسقوطها وفق قوانين ثابتة.
- أسس لمنهج نقد الأخبار باشتراط المعقولية والانسجام مع طبائع العمران.
- صاغ قوانين تضبط حركية التاريخ: السببية، التطور، والمقاربة لتفسير الحوادث في سياقها البنيوي.

كما أدرك الحاجة للتحقق العقلي من المصادر المادية (الوثائق، الآثار)، وهو ما سبق به مناهج النقد الحديث، ليُرسي بذلك أسس "العقل التاريخي" الذي لم يُفعّل بعد بما يكفي في الفكر العربي المعاصر. إنّ ابن خلدون لم يؤسس فقط لفهم جديد للتاريخ، بل مهّد لولادة "العقل التاريخي" داخل الثقافة الإسلامية، وهو عقل لا يزال في حاجة إلى تفعيل اليوم، بعد أن علّقنا تاريخنا بين النقل والتكرار، دون مساءلة نقدية أو مراجعة تأويلية فاحصة.

4-1 التحقق بين الوضعية المنطقية ورانكه

في السياق الغربي، مثّل المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه (1795–1886م) لحظة فارقة في تطور منهج البحث التاريخي. فقد قدّم خمس قواعد أساسية لكتابة التاريخ، هي:

1- التحقق من الوثائق وتحليلها ونقدها،
2- ترتيب الوقائع ترتيبًا كرونولوجيًا،
3- الامتناع عن إصدار الأحكام القيمية،
4- الفصل بين ذات المؤرخ وموضوع المعرفة،
5- تقديم وصف موضوعي للوقائع "كما حدثت فعلًا (حبيدة، 2019، صفحة 35).

ينسجم هذا التصور جزئيًا مع مبادئ الوضعية المنطقية، التي ترى أن صدق المعرفة العلمية مشروط بإمكانية التحقق التجريبي، غير أن رانكه، في ظل استحالة التجربة المباشرة في التاريخ، جعل الوثائق والمصادر المادية بديلاً عن المعاينة الحسية المباشرة، واضعًا بذلك أسس "التحقق التاريخي" الذي يقوم على نقد الوثائق والسجلات والآثار.

ويكمن جوهر منهجه في نفي تدخل ذات المؤرخ في الموضوع المدروس، سعياً إلى سرد موضوعي يصف الماضي كما كان، لا كما ينبغي أن يكون، وهو ما يتقاطع مع النزعة الوضعية التي ترفض التأويل الذاتي أو الإيديولوجي للوقائع.

هكذا، أصبح التحقق النقدي من حقائق المعرفة وأصولها شرطًا لازمًا في إنتاج الخطاب التاريخي، سواء تأسس على أصالة منهجية أم تبع تقليدًا سابقًا.

5-1 نحو تكامل علمي وتحرير للعقل التاريخي

نحن اليوم في حاجة ملحّة إلى مشروع فكري جديد يعيد التوازن بين استلهام التراث ومواكبة التحولات المعاصرة، بعدما ثبت أن مفاهيم مثل التواتر، وإضفاء القداسة على الأخبار التاريخية، والجمود التأويلي لم تعد كافية لتلبية متطلبات البحث التاريخي الراهن.

ومن هذا المنطلق، ينبغي على المؤرخ المعاصرأن يستفيد من مناهج العلوم المجاورة، كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد، لتوسيع قاعدة التحقيق التاريخي، على نحو ما دعا إليه جاك لوغوف، الذي بيّن بوضوح الفارق بين منهجي العلمين: فبينما ينصرف التاريخ إلى دراسة الماضي من خلال

الوثائق وشرح الحوادث، تركز الأنثروبولوجيا على الحاضر، معتمدة على الملاحظة الميدانية وتحليل السمات العامة للمؤسسات الاجتماعية. ومن هنا أوصى لوغوف بضرورة تكامل المنهجين لبناء كتابة علمية للتاريخ، تمزج بين التحليل الوثائقي والملاحظة المباشرة (لوغوف، 2017، صفحة 368).

1-6 التحقق خيار إبستمولوجي لا مجرد منهج:

التحقق ليس مجرّد خطوة تقنية في منهج البحث، بل خيار إبستمولوجي ضروري يعيد التاريخ إلى ميدانه الطبيعي كعلم إنساني يقوم على الأدلة والتحليل النقدي. ولن نتجاوز حالة التكرار والاجترار ما لم نُفعّل هذا المبدأ، محررين إياه من هيمنة التقديس والانتقاء، ونمارسه بأدوات عقلية نقدية حديثة ، منفتحة على مناهج العلوم الإنسانية المعاصرة، متحررة من التحيز، ومحافظة في ذات الوقت على جوهر التراث النقدي الإسلامي الذي لم يُستثمر بعد كما ينبغي.

2- العملية النقدية في الكتابة التاريخيةCriticism :

1-2 أهمية العملية النقدية في الكتابة التاريخية

تشكل العملية النقدية أساس كل نشاط معرفي علمي، خصوصًا في حقل التاريخ، إذ تكمن أهميتها في كشف مواطن القصور في المناهج التقليدية التي غالبًا ما تُعيد إنتاج الأحكام المسبقة والأساطير المؤسسة دون مساءلة حقيقية للمسلّمات الكامنة وراءها.

فالنقد، في جوهره، لا يقتصر على الشك المنهجي أو فحص الوثائق والمصادر، بل يتجاوز ذلك إلى مساءلة الأطر المفاهيمية والمنهجية التي تُبنى عليها المعرفة التاريخية ذاتها، بوصفها جزءًا من النسق الإبستمولوجي للعلوم الإنسانية.

ورغم الاتفاق العام على المبادئ التقليدية للنقد، إلا أن توسيع مفهومه ليصبح مسارًا أخلاقيًا في ممارسة المعرفة يثير جدلًا بين من يراه مثالية حالمة ومن يعدّه ضرورة فكرية. ومع ذلك، يبقى السؤال المطروح:

ما الذي يمنع من الإيمان بهذا الأفق النقدي المفتوح، القائم على التحرر من الاصطفاف والدوغمائيات، في ظل العلم والمعرفة المشتركة؟

2-2 نقد حدود المعرفة: من كانط إلى هيجل

يُعد كانط أول من أرسى دعائم الإبستومولوجيا النقدية في سياق الفلسفة الحديثة من خلال مشروعه في "نقد العقل المحض"، حيث سعى إلى مساءلة شروط إمكان المعرفة، محذرًا من

تجاوز العقل لمجاله الممكن نحو ما سماه "الشيء في ذاته" الذي لا يمكن للعقل البشري بلوغه. لكن هذا المشروع النقدي، وإن نبّه إلى حدود العقل، ظل مفتوحًا على الإشكاليات الكبرى للمعرفة.

أما هيجل، فقد وسّع من هذا الأفق عبر ابتكاره للمنهج الجدلي، الذي جعل من التناقض محركًا رئيسيًا للفكر والتاريخ، وبهذا أحدث قطيعة مع المناهج الوضعية الجامدة، مقترحًا رؤية ديناميكية للواقع التاريخي في صيرورته وتغيره.

فإذا كانت العلوم الطبيعية والفيزيائية تعتمد على المنهج التجريبي، فبابتكاره للمنهج الجدلي(جوهرة هيجل).. أصبح للعلوم الإنسانية و الاجتماعية منهجها الخاص، و ثنتيهما يعبران عن المسالك العقلية و البرهانية التي شغلت المفكرين في" فلسفة المعرفة و طرائقها على تسميتها أسلوب التفكير العلمي، و هو الأسلوب الذي يتضمن قواعد محددة تجري على مستوى العمليات العقلية وعلى مستوى الخطوات الإجرائية: كالاستدلال و الاستقراء و المنهجين التجريبي و الجدلي" (كوثراني، 2015، صفحة 19).

3-2 هابرماس ونقد "العقل الأداتي"

في نقده لحداثة العقل الغربي، قدّم يورغن هابرماس مفهوم العقل الأداتي (instrumental reason)؛ الذي يحوّل الفعل الإنساني إلى مجرد وسيلة لتحقيق أهداف نفعية، مما يؤدي إلى تهميش البعد القيمي والتواصلي في المعرفة والمجتمع.

وفي مواجهة هذا النزوع الاختزالي، دعا هابرماس إلى تبنّي العقل التواصلي (Communicative Action) القائم على الحوار والتفاهم الأخلاقي، بوصفه أساسًا لأي ممارسة معرفية، بما في ذلك الكتابة التاريخية، رافضًا تحويل المعرفة إلى أداة للهيمنة أو الضبط (هابرماس، 2012، صفحة 133).

(هابرماس، 2012، صفحة 133)، مما يؤدي إلى تشييء الإنسان وتهميش البعد الأخلاقي في المجتمع الحديث، بدل الحوار والتفاهم الأخلاقي، وذلك سعيًا منه إلى استعادة الطابع الإنساني في المعرفة والممارسة الاجتماعية، و كذلك لأن هيمنة هذا النمط من التفكير ينعكس على مؤسسات الدولة والسوق الحديثة؛ لتصبح الأبعاد الإنسانية و العلاقات الاجتماعية محكومة بالأشياء هي الأخرى (هابرماس، 2012، صفحة 135).

مثلما آمن أن المعرفة متعددة الأنماط وليست وحدةً ثابتة، كما يشكك في فكرة أن التاريخ يسير تلقائيًا نحو غايات عقلانية أو تقدمية .وانطلاقًا من مبادئ مدرسة فرانكفورت، يرى أن بلوغ العقلانية الكونية لا يتحقق إلا عبر فعل تواصلي واعٍ يقوم على الحوار والمصلحة المشتركة، لا على النزعة الفردية أو المنفعة الخاصة (مصطفى، 2007، صفحة 398).

و السؤال المحوري هنا: هل يستطيع الأفراد فعلاً أن يتجاوزوا مصالحهم الذاتية لصالح توافق عام يخدم الجميع؟ . وكيف لنا نحن أن نستجيب لهذا الانشغال السامي في واقعنا المعاصر؟

4-2 النقد المحايث: أداة لتفكيك الخطاب التاريخي من الداخل

"المحايثة(الكمون) L'immanence – التعالي(المفارقة) La transcendance: يدل على لفظ المحايثة أو الكمون على وجود شيئ ما في شيئ آخر أو بهذا المعنى مقابل للفظ المفارقة أو التعالي، و الشيئ الكامن في شيئ آخر هو الذي يكون موجودا فيه بصورة ضمنية و لا ينتج فيه بفعل خارجي" (سعيد، د.ت، الصفحات 412-413).

يُمثل النقد المحايث (Immanent Critique) أداةً أساسية في الفكر النقدي المعاصر، وخصوصًا لدى مدرسة فرانكفورت[2]، إذ يقوم على تفكيك الخطاب من داخله وكشف تناقضاته الداخلية، مبرزًا مخالفته لمعاييره المعلنة حين يدّعي الموضوعية أو العلمية، يمكن تطبيقه على السرديات التاريخية؛ بتحليل ادعاءاتها (الحيادَ العلمي)، وكشف ما تنطوي عليه من انحيازات أيديولوجية أو اعتبارات خفية، مما يتيح فضح تناقضاتها الداخلية وإظهار حدود موضوعيتها.

هو نقد داخلي يفحص الفكرة أو النسق من داخل منطقه الذاتي، بغرض كشف تناقضاته ومعايبه دون الرجوع إلى معايير خارجية (روزنتال و يودين، د.ت، الصفحات 459-460)؛ أي أنه ينطلق من النسق الفكري أو الثقافي أو الاجتماعي ذاته مستندًا إلى مبادئه الخاصة، بهدف إبراز تناقضاته الداخلية وإثبات عجزه عن تحقيق مقاييسه المعلنة (روزنتال و يودين، د.ت، الصفحات 459-460)؛

[2] - للاطلاع أكثر أنظر،النظرية النقدية مدرسة فرانكفورت، لآلن هاو، ترجمة: ثائر ديب، دار العين للنشر، الاسكندرية-مصر، 2010.

ولا يقتصر أثر التفكير النقدي على البحث العلمي والمجال الأكاديمي، بل يمتد إلى تجارب الأفراد الحياتية والاجتماعية وطبيعة علاقاتهم. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى توجيه النقد نحو سؤال جوهري يتعلق بما نهدف إلى تحقيقه في علم التاريخ من أهداف ومناهج وغايات معرفية. ف" المشكلات الحقيقية للابستمولوجيا التاريخية هي مشكلات نقدية، و إن أساس كل تفكير في المعرفة التاريخية يجب أن يكون كالآتي: المعرفة التاريخية هي ما بها المصادر؟ "(لوغوف، 2017، صفحة 280) .

3- المقاربة والمنهج المقارن: (Approach, Comparative Method)

يعدّ المنهج المقارن ركيزةً إبستمولوجية أساسية في البحث التاريخي، إذ يتيح فهم الظواهر ضمن شبكة علاقاتها المتبادلة داخل المجتمع أو بين المجتمعات، متجاوزًا القراءات الأحادية التي تعزل الحدث عن سياقه. ويسهم هذا المنهج في بناء رؤية شمولية متعددة الأبعاد- اقتصادية وسياسية وثقافية ودينية- تعزّز الطابع العلمي للبحث التاريخي المعاصر.

ويبدو ؛ أنه جزءٌ من العملية الإبستمولوجية النقدية؛ إذ رأى كانط (1724–1804)، أن المقارنة تمثل "مظهرا أساسيا للنشاط المعرفي " (المودن، بوحسن، و بوشنتوف، 2018، صفحة 132). يتقاطع هذا مع المنهج الجدلي عند هيجل (1770–1831)، الذي يقوم على تجاوز الأطروحة بنقيضها نحو تركيب موحّد، ساعيًا إلى الربط بين الذات والموضوع في سيرورة معرفية وتاريخية متواصلة.

و تتجلى الروح المقارنة في فكر ابن خلدون؛ إذ يرى أن العقل يرتقي من الجزئيات إلى الكليات بالملاحظة والمقارنة، وصولا إلى المفاهيم الأعم و الأشمل، ما يؤكد أن المنهج المقارن يقوم على المنطق والقياس لضبط المفاهيم وتنظيمها علميًا (عبد الرحمن بن خلدون، 1992، صفحة 352).

وفي المجال التاريخي، تنبني المقاربة المقارنة على دراسة الثوابت العميقة للظواهر لا مظاهرها العارضة، على نحو ما ميز فرناند بروديل بين "التاريخ البطيء" (كوثراني، 2015، صفحة 139) المرتبط بالعقليات والثقافات، و"التاريخ السريع" الذي يعبّر عن الأحداث العارضة، فالمقارنة التاريخية تمثل مقاربة مثيرة لحوار دائم ومتجدد بين الماضي والحاضر؛ إذ تظل أسئلة

الحاضر وأدواته المعرفية ثابتة في توجهاتها، بينما تتغير صور الماضي ومعانيه استجابة لهذه الأسئلة المتجددة (كوثراني، 2015، صفحة 139).

يتطلّب المنهج المقارن التزامًا بشروط دقيقة، أهمها تماثل الظواهر من حيث الطبيعة والسياق، وتجنّب مقارنة ما ينتمي إلى أنساق معرفية متباعدة لتفادي النتائج الزائفة أو المضللة (المودن، بوحسن، و بوشنتوف، 2018، صفحة 137).

ويرى فولتير أن المقارنة نشاطٌ عقلي يشترط تماثل طبيعة الظواهر المدروسة لضمان صحة النتائج ودقتها (المودن، بوحسن، و بوشنتوف، 2018، صفحة 132)، كما يُشترط انسجام السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية لضمان موضوعية التحليل، ومن خلال هذه الضوابط، يُتيح المنهج المقارن رصد الظواهر المتكررة واستخلاص قوانين عامة تفسّر الحركية العميقة للتاريخ والمجتمع.

1-3 المقاربة والمقارنة: تقارب المفهومين أم تمايزهما؟

تتباين دلالة الألفاظ بين معناها اللغوي والاصطلاحي، كما يتضح ذلك في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بين مصطلحي المقارنة (Comparative) والمقاربة(Approach)، اللذين يختلفان في السياق المنهجي بين التصورين التراثي والحداثي .كما يرتبط نحت المصطلح العلمي بإشكال الهوية الفكرية والحضارية، إذ يتجاوز البعد التقني للمنهج ليعكس الهوية المعرفية للمجتمع المنتج له.

ومن هنا يبرز السؤال الإبستمولوجي :هل المقارنة والمقاربة مفهومان متقاطعان يشتركان في الوظيفة، أم متميزان يؤدي كلٌّ منهما دورًا خاصًا في البناء المنهجي للمعرفة؟

1-1-3 الإطار المفهومي :

أ) البعد اللغوي والاصطلاحي

يُظهر الاشتقاق اللغوي اختلافًا دلاليًا واضحًا بين لفظي المقاربة والمقارنة؛ لغويًا، تُشير المقاربة إلى الاقتراب دون الملامسة، أي محاولة الإحاطة بالشيء دون التطابق معه، كما في قول ابن منظور"قارب الشيئ دناه" والمقاربة من باب المفاعلة، أي فعل الدنو من الشيء والقرب إليه، فقارب الشيءَ بمعنى اقترب منه أو حاول التشبه به (ابن منظور، 2003، الصفحات 777-785).

أما المقارنة؛ فترتبط في أصلها بالمضاهاة والموازنة بين شيئين أو أكثر، يذكر ابن منظور: "قارن الشيء مقارنةً وقرانًا: اقترن به وصاحبه. واقترن الشيء بغيره وقارنته قرانًا: صاحبته"(ابن منظور، 2003، صفحة 412). ومن ثمّ، ترتبط المقاربة بحركة ذهنية نحو الموضوع، في حين تعبّر المقارنة عن فعل الموازنة بين موضوعات متعددة.

اصطلاحًا، تشير المقارنة إلى أداة منهجية تُستخدم للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين ظواهر أو أنساق مختلفة، وقد ترسخ هذا المفهوم خاصةً في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

أما المقاربة فتعني المنظور النظري أو الإطار المرجعي الذي يوجّه الباحث في تناول الموضوع، مثل المقاربة السوسيولوجية أو النفسية أو الإبستمولوجية. وقد شاع استعمالها في الدراسات الحديثة مع مدرسة الحوليات (École des Annales) التي نظرت إلى التاريخ بوصفه مجالًا لمقاربات اقتصادية وذهنية وثقافية، و سيأتي بيان ذلك لاحقا.

ب) **البعد المنهجي:**

من الناحية المنهجية، تُعدّ المقارنة جزءًا من المقاربة، إذ تمثل آلية ضمن إطارها الأوسع؛ فكل مقاربة تاريخية أو اجتماعية تتضمن قدرًا من المقارنة، في حين لا تختزل المقارنة المقاربة كلها. وقد أشار ريمون آرون[3] إلى أن المقارنة تقنية داخل أفق نظري أشمل يوجّه البحث، فيما نبّه مالك بن نبي[4] في مشكلة الثقافة إلى أهمية تمييز المصطلحات المستوردة عن نظائرها العربية لتجنّب الخلط المنهجي.

التوأم الكاذب :(False Twins) توصيف العلاقة

على ضوء ما سبق، سمحت لنا الدراسة من محاولة لنحت مصطلح التوأم الكاذب (False Twins)؛ الذي يمكن من خلاله توصيف العلاقة الشكلية بين المصطلحات التي تتقاطع ظاهريا في الاستخدام اللغوي و المفاهيمي، إلا أنهما يتباعدان و يختلفان جوهريا في المرجعية و الدلالة، فالتوأم الكاذب هنا يشير إلى حالة من التشابه الظاهري والاختلاف الجوهري، حيث يُخيّل للقارئ أن المصطلحين مترادفان، بينما هما متمايزان إبستومولوجيا ومنهجيًا،

[3] -Raymond Aron, Les étapes de la pensée sociologique, Edition Gallimaed,1967.

[4] - مالك ين نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق-سوريا، الطبعة الرابعة، 2000.

وتكشف هذه العلاقة عن دينامية المفهوم في الحقول المعرفية المختلفة، وعن أهمية التحليل النقدي في تمييز التطابق الظاهري من التمايز البنيوي في الاصطلاح.

ج) الإشكال الابستمولوجي و آفاق البحث

يبقى السؤال الإبستمولوجي مركزيًا :هل المقاربة والمقارنة مفهومان متقاربان أم متمايزان؟ فإذا كانت المقاربة إطارًا إبستمولوجيًا عامًا يوجّه زاوية النظر وبنية البحث، فإن المقارنة تمثل إجراءً تحليليًا يعمل داخل هذا الإطار.

وقد أدّى الخلط بينهما في بعض الدراسات إلى اضطراب مفاهيمي ومنهجي، نتيجة استخدام أحدهما بدل الآخر، مما أضعف دقة الخطاب العلمي.

و ننبه إلى هذا الإشكال الوارد؛ على أن ضبط المصطلح شرط إبستمولوجي لا ترف لغوي، لأنه يضمن صرامة التفكير المنهجي.

وتكشف حداثة النقاش حول هذين المفهومين في الفكر العربي عن ما يشبه (السؤال الطفولي)؛ أي السؤال الذي لا يقدم جوابًا نهائيًا لكنه يفتح أفقًا للتفكير النقدي. وتبعًا لذلك، يُطرح التساؤل المنهجي:

هل يمثلان اتجاهًا معرفيًا واحدًا؟ وهل اندمجا اليوم في ما يُعرف بـ المقاربة المقارنة (The Comparative Approach)أو المنهج المقارن (Comparative Method) كما في أدبيات المناهج الحديثة؟

إن العلاقة بين المفهومين تقوم على الاحتواء والتكامل لا الترادف؛ فالمقاربة هي الإطار النظري الشامل، بينما المقارنة أداة إجرائية داخله. ومن ثمّ، فإن إدراك هذا التمايز -الذي يمكن توصيفه بمفهوم التوأم الكاذب (False Twins) - يكتسي أهمية إبستمولوجية بالغة، لأنه يحفظ الصرامة المنهجية ويمنع الخلط الاصطلاحي الذي يُضعف البنية العلمية للسرديات التاريخية والاجتماعية.

2-1-3 التحليل المنهجي :

أ) المقاربة كمفهوم منهجي متعدد الاتجاهات.

يذكر أحد المعاجم الاجتماعية؛ على أن المقاربة اتجاه فكري المنحى..يستعمل كمصطلح في مناهج البحث له اتجاهين، موضوعي غير متحيز وآخر ذاتي متحيز (بدوي، 1982، صفحة 24).

و في موسوعة روزنتال الفلسفية، يتعمق المفهوم ليمتد إلى التناول التاريخي والحضاري، حيث تصبح المقاربة والمقارنة معًا أداة لتحليل الظواهر (روزنتال و يودين، د.ت، صفحة 145).

أما مفهوم التقريب (Approximation) فيرتبط بفلسفة العلوم، ويعني الاقتراب التدريجي من الحقيقة دون ادعاء بلوغها الكامل، ورد في بعض المعاجم تعريفه بوصفه "إدناؤه من الحقيقة عند المحدثين" (صليبا، 1982، الصفحات 324-325)،

فحقائق العلم، بحسب هذا التصور، حقائق تقريبية تتطور تاريخيًا، وتسعى إلى أقرب صورة من الصدق العلمي من خلال ما يُعرف بـ طرق التقريب ،(Méthodes d'approche)أي المناهج التي تهدف إلى الاقتراب من الحقيقة لا امتلاكها نهائيًا، ولو كان بنسبة ضئيلة كواحد في الألف (لالاند، 2012، صفحة 87).

في هذه الصورة الديداكتيكية، يتجسد التقريب كمصطلحٍ يحمل مفهومًا إبستمولوجيًا يقوم على نسبية المعرفة، ويتجلى في منهجٍ علمي يجعل من المعرفة مشروعًا مفتوحًا على النقد والتطور المستمر.

ب) جدل المصطلح والمفهوم: ثبات الاسم وتحول المعنى

تمرّ المصطلحات العلمية بتطور يجعل دلالاتها تتغيّر بتغيّر الزمان والمكان والسياق الثقافي، كما في لفظ "السيارة "الذي تعددت معانيه من القافلة إلى الكواكب ثم وسيلة النقل. ويُظهر ذلك أن ثبات المفاهيم مرهون بسياق منهجي دقيق يضبط استعمالها، مما يستلزم من الباحث تقريب المعاني لضمان مفهوم موحّد يمنع التأويل الحر داخل الحقل العلمي.

ومن الأمثلة الدالة على تغيّر الدلالة لفظ القهوة التي كانت تُطلق على الخمر، مما يبرز أهمية الوعي بالسياق التاريخي لتجنّب إسقاط المعاني الحديثة على الماضي.

"قهي الرجل قهيا: لم يشته الطعام و قهي عن الشراب و أقهى عنه: تركه..والقهوة: الخمر" (ابن منظور، 2003، الصفحات 238-239)[5]، و هي من مسميات الخمر عند الأندلسيين"

[5] - أنظر، القاموس المحيط" للفيروزآبادي، تاج العروس" للزبيدي.

المدام، و الراح، و القهوة، و الخندريس" (رقية بن خيرة، 2017، صفحة 242)، ثم تحوّل معناها إلى مشروب البن المعروف، وتشير المصادر الأوروبية إلى أن البن استُعمل أولاً في فارس في القرن الخامس عشر الميلادي، قبل أن ينتقل إلى مصر وفلسطين بعد حملة السلطان سليم الأول سنة 922هـ، ولم يُعرف في بلاد الشام إلا بعد سنة 960 هـ(القاسمي، 1974، صفحة 15).

وقد يخلط الباحث بين الدلالات، فيظن أن القهوة في العصر الوسيط هي مشروب البن، فيحكم بتحريمها، بينما المقصود الخمر، مما يعكس ضعف الوعي بالسياق التاريخي واللغوي للألفاظ.

لهذا أصبح تقنين المصطلحات العلمية ضرورة لضبط الألفاظ ومعانيها ضمن مناهج دقيقة، إذ يغدو المصطلح بناءً مفهوميًا ومنهجيًا في آن. وفي هذا الإطار، تبرز كلمة المقارنة كمثال على تحوّل المصطلح بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية؛ فهي في اللغة تدل على المصاحبة والاقتران (ابن منظور، 2003، صفحة 412). أما في الفكر الغربي الحديث، كما عند لالاند، فهي أداة أساسية في المنهج العلمي تُستخدم للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر والمجتمعات (لالاند، 2012، صفحة 188).

2-3 المنهج المقارن بين التخصصات العلمية

يعدّ المنهج المقارن من أبرز المناهج العلمية التي أثبتت حضورًا واسعًا في مجالات متعددة، إذ يُمكّن من الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر بدقة. وقد استُخدم أولًا في دراسة الظواهر الثقافية وربطها بأصولها المشتركة(روزنتال و يودين، د.ت، الصفحات 506-507)، قبل أن يتبلور مع أوغست كونت (1798-1857)وجون ستيوارت ميل (1806-1873)بوصفه أداة لتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وفق معايير تاريخية واستقرائية، مما يتيح صياغة نظريات اجتماعية(بدوي، 1982، صفحة 75)،وانتقل لاحقًا إلى اللسانيات مع دي سوسير(1857-1913)ثم إلى ميادين كعلم النفس والتشريح والنحو المقارن، ليغدو إطارًا تحليليًا فاعلًا في علم التاريخ(المودن، بوحسن، و بوشنتوف، 2018، صفحة 132).

مفهوميًا، عرّفه صليبا بأنه "عملية ذهنية تقوم على ربط موضوع بآخر برابط واحد، لاستخلاص أوجه الشبه و الاختلاف بينهما. و قد يشمل هذا الربط موضوعين أو أكثر." (صليبا، 1982، صفحة 405)، بينما عدّه كوندياك (1715-1782)"انتباهًا مزدوجًا" يُمكّن الذهن من إدراك العلاقات بين الموضوعات (لالاند، 2012، صفحة 187).

ومع تطور العلوم، اتخذ المنهج المقارن بعدًا إبستمولوجيًا أوسع، فتعددت تطبيقاته في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ، مما يفرز جدلًا حول "التوأمة الكاذبة" بين المقارنة والمقاربة.

لقد غدا المنهج المقارن اليوم إطارًا معرفيًا متكاملًا ساهم في تجديد أدوات البحث، وتوسيع أفق التحليل، وصياغة مفاهيم أكثر دقة، خاصة في علم التاريخ الذي استفاد منه في فهم العلاقات البنيوية بين الظواهر المتباعدة زمانيًا ومكانيًا.

و مرتجى القول؛أن" التاريخ المقارن لا زال في بدايته، و لا زال أمامه طريق عمل شاق لبناء هوية منهجية خاصة به " (المودن، بوحسن، و بوشنتوف، 2018، صفحة 137).

ثالثا: موقع الذات المؤرخة في بنية السرد

السرد التاريخي ليس مجرد ترتيب زمني للأحداث، بل بناء معرفي يستند إلى اللغة والذاكرة والهوية. ميّز ابن خلدون بين سرد الممكن والمحال، وبين منهج السند في الحديث ومنهج النقد في الأخبار، ما يبرز ضرورة إدخال السرد ضمن دائرة النقد الإبستمولوجي عبر تحليل التيمات، تفكيك البنية، وربطها بالسياقات الذهنية والاجتماعية، بما يقترب من المناهج البنيوية والتحليلية.

ويُعرَّف السرد التاريخي بأنه " صيغة معينة في تناول و عرض المعلومات عن الماضي(التاريخ السردي مقابل التحليل النقدي) و نعني بالرواية التقديم المقبول لدى العموم في زمان معين حول حادثة بأقدار متفاوتة، الأخبار الموثقة و الادعاءات الخيالية المستبعدة و المحتملة." (العروي، 2017، صفحة 27)،

ومن هذا المنطلق، يظهر تلاقي التقاليد السردية مع التحليل النقدي، إذ يسعى الباحث إلى بناء معرفة تاريخية متماسكة بدل الاقتصار على السردية الجاهزة، مع التركيز على" البحث في المضامين و الموضوعات و التيمات - وهو- أساسي في كل عملية تحليلية أو تاريخية"

(يقطين، 1999، صفحة 170)، و سيلتقي قطعا مع الحقل الأدبي والاقتصادي والاجتماعي...الخ، مما يرفع من قيمة التناهج و استفادة التخصصات بعضها ببعض.

و نعيش اليوم أزمة حقيقية في الخطاب السردي الذي ظلّ أسيرًا لأدبيات كلاسيكية جامدة، عاجزًا عن مواكبة التحولات المعرفية والمعاصرة، بسبب هيمنة التقليد ورفض التجديد. فالاكتفاء بالموروث دون نقد أو تطوير أدّى إلى جمود الفكر، واستمرار توظيف مصطلحات ومفاهيم تجاوزها الواقع. نحن لا نعدم قيمة هذا الموروث لأن " الذي جاء به علماؤنا قديما هو بلا شك جليل مفيد، إذ كفونا إلى حد ما البحث عن أهم القواعد و لكن الاتكال على ما تركه أجدادنا الأبرار و إغلاق باب الاجتهاد عليه هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر و هذا الذي حصل بالفعل" (صالح، 2017، صفحة 114).

ويتجلى ذلك في قضايا دينية واجتماعية لم تعد منسجمة مع روح العصر، مما أفرز انفصالًا بين الخطاب والواقع، وفتح الباب أمام تجاوزات معرفية تحت غطاء ديني أو انبهار غير واعٍ بالنموذج الغربي. لذا، يقتضي الأمر إعادة تموضع السرد التاريخي ضمن إطار علمي نقدي يجعله أداة لبناء الوعي الجماعي واستشراف المستقبل بوعي حضاري.

1- توطين السرد :

إن توطين السرد التاريخي ضمن المقاربة الإبستمولوجية يهدف إلى توظيفه في العملية التعليمية لمادة التاريخ. وربطه بالسياقات المجتمعية والدينية والحياتية الراهنة، بما يحقق توازنًا بين المفاهيم الكبرى وتحولات الزمن المعاصر دون المساس بالثوابت المرجعية. يقتضي ذلك استلهام الأفكار المستنيرة وتكييفها وفق خصوصيات المجتمعات الإسلامية، تحاشيًا لاستنساخ نماذج معرفية نشأت في سياقات مغايرة دون مراجعة نقدية.

ينبغي أن يسهم التجديد في الفكر التاريخي في خدمة الدولة والمجتمع والفرد، مع الحفاظ على أصالة المنجز وتجنّب التحيّز، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين المادة الوثائقية والنشاط الفكري النقدي؛ فهاتان الركيزتان تمثلان معًا أساس تحقيق الأصالة والموضوعية العلمية في الكتابة التاريخية (الحسناوي، 2011، صفحة 33).

2- ذاتية المؤرخ العربي: من الطبري إلى ابن خلدون

تتجلى مسألة ذاتية المؤرخ في اختلاف بنية السرد التاريخي بين المؤرخين العرب، كما يظهر بوضوح في أعمال الطبري وابن خلدون. فقد قدّم الطبري في "تاريخه" مادة غزيرة من الأخبار والروايات، لكنه نادرًا ما تدخّل في تمييز الصحيح من السقيم، مما جعل حضوره كذات مؤرخة يكاد يغيب، تاركًا للقارئ عبء المفاضلة بين الأسطوري والواقعي. في المقابل، أعلن ابن خلدون حضوره الفكري بوضوح في مقدمته الشهيرة، حيث مارس نقدًا منهجيًا للمعطيات التاريخية، مميزًا بين الممكن والمستحيل استنادًا إلى قواعد علمية صارمة، وهو ما يعكس ذاتًا مؤرخة فاعلة تسعى إلى بناء وعي تاريخي نقدي، يتجاوز مجرد إعادة سرد الموروث.

خاتمة:

خلاصة القول، إنّ تناول الكتابة التاريخية المعاصرة من منظور إبستمولوجي نقدي يمثل خطوة أساسية لتجاوز السرد التقليدي واستيعاب خصوصيات الواقع العربي والإسلامي بعيدًا عن استنساخ المناهج الغربية.

وقد بيّنت الدراسة أنّ التجديد المنهجي لا يتحقق إلا عبر مراجعة شاملة للمصطلح والمنهج والذات المؤرِّخة، بما يضمن بناء معرفة تاريخية مرنة ومتكاملة.

كما أن الموقف النقدي من المناهج الحداثية لا يعني الانغلاق، بل يهدف إلى تحقيق توازن واعٍ بين الحياد والذاتية، لإنتاج سرديات أكثر عمقًا وارتباطًا بسياقها الحضاري.

وفي النهاية، يشكّل هذا المسعى لبنة من اللبنات الجادة؛ نحو تأسيس كتابة تاريخية معاصرة، تجمع بين الأصالة والتجديد، وتتحرّر من قيود التكرار والتبعية.

قائمة المراجع:

1) Wuster Eugen. (1989). *Terminology and science, Linguistic studies* (الإصدار 1، المجلد 12).
2) ابن منظور. (2003). *لسان العرب* (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
3) ابن منظور. (2003). *لسان العرب* (المجلد 13). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
4) أحمد زكي بدوي. (1982). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي-فرنسي-عربي*. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.
5) أحمد يسعد. (2014). *ثقافة الهند من خلال رحلة أبي الريحان البيروني*. الجزائر، الجزائر: دار الأمل.
6) أسد رستم. (2002). *مصطلح التاريخ*. بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.
7) الهادي التيمومي. (2013). *المدارس التاريخية الحديثة*. بيروت، لبنان: دار التنوير للطباعة و النشر.

8) أندري لالاند. (2012). *موسوعة لالاند الفلسفية معجم مصطلحات الفلسفة النقدية و التقنية*. (خليل أحمد خليل، المترجمون) بيروت، لبنان: عويدات للنشر و التوزيع.

9) بول ريكور. (2006). *الزمان و السرد الحبكة و السرد التاريخي*. (سعيد الغانمي، و فلاح رحيم، المترجمون) طرابلس، لبنان: دار الكتاب الجديدة.

10) بيتر سينجل. (2018). *هيجل حياته و آثاره*. الجزائر: دار كوكب العلوم.

11) توفيق الزيدي. (1 يونيو, 1993). تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية. *مجلة العلوم الانسانية* ، صفحة 180.

12) جاك لوغوف. (2017). *التاريخ و الذاكرة*. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

13) جلال الدين سعيد. (د.ت). *معجم المصطلحات و الشواهد الفلسفية*. تونس، تونس: دار الجنوب للنشر.

14) جمال الدين القاسمي. (1974). *رسالة في الشاي و القهوة و الدخان*. هارفارد، بريطانيا: مكتبة هارفارد الجامعية.

15) جميل صليبا. (1982). *المعجم الفلسفي*. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.

16) جورج طرابيشي. (2006). *مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة*. بيروت، لبنان: دار الساقي.

17) حسن اسماعيل. (30 مارس, 2021). *منصة معنى الثقافة*. تم الاسترداد من mana.net.

18) رقية بن خيرة. (2017). الآفات الاجتماعية في الأندلس ما بين القرنين الخامس و السادس الهجريين(ق11-12م) - دراسة في ظاهرة الانحراف-. معسكر، جامعة محمد اسطمبولي، الجزائر.

19) روزنتال، و يودين. (د.ت). *الموسوعة الفلسفية*. بيروت، لبنان: دار الطليعة.

20) سعيد يقطين. (1999). كتابة تاريخ السرد العربي المفهوم و الصيرورة. (محمد مفتاح، و أحمد بوحسن، المحررون) *كتابة التواريخ* ، الصفحات 157-172.

21) عادل مصطفى. (2007). *فهم الفهم مدخل الى الهيرمنيوطيقا*. القاهرة، مصر: رؤية للنشر و التوزيع.

22) عبد الرحمن المودن، أحمد بوحسن، و لطفي بوشنتوف. (2018). *تقاطعات التاريخ و الأنثربولوجيا و الدراسات الأدبية*. الرباط، المغرب: دار أبي الرقراق للطباعة و النشر.

23) عبد الرحمن بن خلدون. (1992). *المقدمة* (الإصدار 1، المجلد المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

24) عبد الرحمن حاج صالح. (2017). *بحوث و دراسات في اللسانيات العربية*. الجزائر، الجزائر: موفم للنشر.

25) عبد الرحيم الحسناوي. (2011). *النص التاريخي مقاربة ابستمولوجية و ديداكتية*. الدار البيضاء، المغرب: أفريقيا الشرق.

26) عبد السميع محمد أحمد. (2010). *المعاجم العربية دراسة تحليلية*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

27) عبد الله العروي. (2017). *مفهوم التاريخ*. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي للكتاب.

28) علي أومليل. (2005). *الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون*. بيروت، الجزائر: المركز الثقافي العربي.

29) غوستاف لوبون. (2018). *السنن النفسية لتطور الأمم*. (عادل زعيتر، المترجمون) الجزائر: عصير الكتب.

30) غوستاف لوبون. (2018). *حياة الحقائق*. الجزائر، الجزائر: عصير الكتب للنشر و التوزيع.

31) فرانسوا هارتوغ. (2010). *تدابير التاريخانية الحاضرية و تجارب الزمن*. (بدر الدين عرودكي، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

32) فريدة بلاهدة. (1 مارس, 2022). المصطلح العلمي خصائصه و شروط وضعه. *ألف. اللغة و الاعلام و المجتمع ، 9* (1)، الصفحات 725-741.

33) قاسم عبده قاسم. (2000). *تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية*. القاهرة، مصر: عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية.

34) كتاب الأصالة. (1978). *محاضرات ملتقى الفكر الاسلامي* (المجلد 1). باتنة، الجزائر.

35) مالك بن نبي. (2019). *مشكلة الثقافة*. (عبد الصبور شاهين، المترجمون) دمشق، سوريا: دار الفكر العربي.

36) مجموعة مؤلفين. (2015). *التاريخ الشفوي* (المجلد المجلد الأول). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

37) محمد جادور. (2018). رهانات التاريخ المقارن. *تقاطعات التاريخ و الأنثروبولوجيا و الدراسات الأدبية* ، الصفحات 131-141.

38) محمد حبيدة. (2019). *المدارس التاريخية برلين-السوربون-استراسبورغ من المنهج الى التناهج*. الرباط، المغرب: دار الأمان.

39) محمد ديوري. (2008). *المدارس التاريخية برلين- السوربون-ستراربورغ من المنهجية الى التناهج*. (عبد الجليل ناظم، المترجمون) الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر.

40) محمد هشام. (2006). *تكوين مفهوم الممارسة البستمولوجية عند باشلار*. الدار البيضاء، المغرب: أفريقيا الشرق.

41) محمد هلالي، و لزرق عزيز. (2014). *التاريخ*. الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر.

42) ممدوح محمد خسارة. (2013). *علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات في العربية* (الإصدار 2). دمشق، سوريا: دار الفكر.

43) ميشال فوكو. (1994). *المعرفة و السلطة*. (عبد العزيز العيادي، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

44) هايدن وايت. (2017). *محتوى الشكل الخطاب السردي و التمثيل التاريخي*. (نايف الياسين، المترجمون) المنامة، البحرين: هيئة البحرين للثقافة و الآثار.

45) وجيه كوثراني. (2015). *تاريخ التأريخ اتجاهات-مدارس-مناهج*. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

46) يورجين هابرماس. (2012). *الأخلاق و التواصل*. (أبو النور حمدي، و أبو النور حسن، المترجمون) بيروت، لبنان: التنوير للطباعة و النشر و التوزيع.

47) Hamidi , L. (2021). Concepts Épistémologiques fondamentales dans la philosophie de Gaston Bachelard. *Journal of Social Sciences and Humanities* , *10*(02), 469. Retrieved from https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/5399